حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع و الابتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة -حالــة الجزائر-

د.شريف غياط **د.محمد بوقموم**

جامعة قالمـــــة

الملخـــص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال التكنولوجيـــة فـــي تطوير الإبداع و الابتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مـــن منطلـــق أن الإبداع والابتكار يمثل في إدارة الأعمال والمؤسسات إحدى المكونات الأساسية لاســـتدامة النجاح ومواكبة وتيرة التنافس في بيئة سريعة ومتواصلة التغييـــر مـــن حيـــث الطفـــرات والانجازات التقنية الغير مسبوقة.

ولما كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعد من مصادر الإبداع والابتكار، لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات. تطلب الأمر معرفة مكانة الابتكار ومقوماته، ومن ثم آثاره على هذا النوع من المؤسسات في الجزائر، و منه الوقوف و الإطلاع على واقع الابتكار والتجديد في الجزائر وعلاقته بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لهذه الأخيرة من دور في تحقيق النمو الاقتصادي، وكذا مساهمتها في امتصاص البطالة من خلال ما توفره من مناصب شغل ، وهي لا تقل في ذلك عن المؤسسات الكبرى.

RÉSUMÉ

L'objectif de cette étude était d'étudier le rôle des pépinières d'entreprises technologiques dans le développement de la créativité et l'innovation par les petites et moyennes entreprises en Algérie, à partir de la prémisse que l'innovation est dans la gestion des entreprises et institutions un élément essentiel pour la pérennité du succès et de suivre le rythme de la concurrence dans un contexte de changements rapides et continus en termes de percées et les réalisations technologiques des autres sans précédent.

Considérant que les petites et moyennes entreprises, est l'une des sources de la créativité et l'innovation, afin qu'ils excellent dans les grandes institutions en termes de nombre d'innovations. Nécessaire de

connaître l'état de l'innovation et de ses composants, puis ses effets sur ce type d'institutions en Algérie, et il se lever et voir la réalité de l'innovation en Algérie et ses relations avec les PME, en raison du rôle de ce dernier dans la réalisation de la croissance économique, ainsi que sa contribution à l'emploi par Ils créent les emplois, ce qui l'est pas moins pour les grandes entreprises.

مقدمـــــة

نظرا للأهمية والدور الذي يمكن أن تقــوم بـــه حاضـــنات الأعمـــال بالنســـبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيما في مجالي الإبداع و الابتكار من خلال عملها علـــى تشجيع الأفكار المستحدثة والجديدة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثـــة، عبـــر تحويـــل الأفكار إلى منتجات مبتكرة وجديدة قادرة على المنافسة في ظل إفرازات الوقـــت الـــراهن الذي يميزه شدة المنافسة وتزايد وتيرة التقدم التقني والتكنولوجي.

من هذا المنطلق فإن بقاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و استمرارها و ديمومتها يتطلب حتما أن تكون قادرة على الاستفادة من تحرير الأسواق و التقدم التكنولوجي وزيادة تعبئة عناصر الإنتاج، ومن ثم وجب عليها التحلي بالابتكار و التجديد.

1) أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. توضيح المفاهيم ذات الصلة بالدراسة:

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مفهوم الإبداع والابتكار.
- حاضنات الأعمال التكنولوجية.

ب. إبراز حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحاضنات الأعمال التكنولوجية بهدف تنميتها وتطويرها.

ج. التعرف على دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم الابتكار و الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

2) مشكلة الدراســة:

بالرغم من دور وأهمية حاضنات الأعمال في دعم الإبداع والابتكار وتنميته وكذا آثاره على التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، إلا أن دورهما وأهميتهما مهم في الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، والذي يطرح أكثر من تساؤل حول ما وصلا إليه في تحقيق ذلك، وللوقوف على الأهمية التي تكتسيها حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم وتطوير الإبداع و الإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتدرج هذه الورقة البحثية التي من خلالها نحاول الإجابة على التساؤل التالي: ماهو دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.

3) منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلـــي، وتستمد معلوماتهـــا وبياناتهـــا من مصدرين متكاملين هما:

أ) مصادر ثانوية: تتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما في ذلك الكتب والدوريات والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.

ب) مصادر أولية: تتمثل في جمع البيانات من واقع النشريات والدراسات الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية.

ونظرا لأهمية البحث وأثره على الجزائر، فقد ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور :

حيث شمل **المحور الأول:** ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعريفها، مع التركيز على رؤية (مفهوم) الجزائر لهذا النوع من المؤسسات، كذلك خصائصها، وسياق تطورها، زيادة على أهميتها الاقتصادية.

في حين استعرضنا في **المحور الثاني:** مفهوم الإبداع وكذا الابتكار، ومنه التعرف على أنواع ومراحل وخصائص كل منهما، زيادة على التطرق إلى الأهمية الاقتصادية للابتكار.

وناقش **المحور الثالث:** دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تطوير ودعم الإبداع و الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أما **المحور الرابع** فتعرض إلى واقع نظام المحاضن في الجزائر، وأثر الابتكار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التعرف على مكانة، وكذا مقومات انتشاره، مع التركيز على الابتكار والتجديد في الجزائر وعلاقتهما بهذه المؤسسات.

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:تعريفها/خصائصها وسياق تطورها:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في عملية التنمية الاقتصادية في جميع الدول المتقدمة و النامية على حد السواء إذ تشكل أكثر من 90% مــن إجمــالي المؤسسات في هذه الدول ، ويظهر ذلك جليا من خلال إســهاماتها فــي النــاتج المحلــي الإجمالي من جهة، وكذا المساهمة بفعالية في التصدير، وزيادة قدرات الابتكار، ضف إلى ذلك كونها تمثل وعاءا رئيسيا لاستقطاب العمالة. حيث تشير الإحصائيات في هذا الشــأن في بعض الدول العربية إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل مــن عشرة عمال تمثل عل سبيل المثال لا الحصر 95% في مصر و42% في تــونس و50% في المغرب(أحمد فاروق غنيم،2005)

ومنه فإنـــــه وأمام هذه المكانة والأهمية لهذه المؤسسات نكون مضــطرين إلــى التطرق ولو بإيجاز إلى التعريف بها.

1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لا يوجد تعريف متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فطبقا لمنظمة العمل الدولية، لا يمكن لتعريف وحيد أن يشمل جميع أبعاد الحجم " الصغير " أو " المتوسط " للعمل التجاري. ولا يمكن لهذا التعريف، أن يعبّر عن الاختلافــات بــين الشــركات أو القطاعات أو البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة. وتستند معظم تعــاريف الحجــم إلــى معايير عدد العمال، أو الميزانية الإجمالية، أو الرقم السنوي للأعمال (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،07،2000).

ومن أكثر المعايير شيوعا ما يلي:

– **عدد العمــال:** يمثل ابسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شــيوعا لســهولة القيــاس والمقارنة في الإحصاءات الصناعية، غير أن من عيوب هذا التعريف اختلافه مــن دولــة لأخرى، فضلا عن انه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.

- **حجم الاستثمار:** يعد حجم الاستثمار (رأس المال المستثمر) معيارا أساسيا في العديد من الدول للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كميا.

- **قيمة المبيعات السنوية:** يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المؤسسات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق.

ولعل من أبرز وأهم التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض من الدول ما نوجزه فيما يلي:

في كندا: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مستثمرات تجارية هدفها الربح، وهي تضم أقل من 500 عامل، بحصيلة سنوية تقدر بـ 50 مليون دولار على الأقل، وهذه المؤسسات تمثل 96 % من المؤسسات في كندا، أي ما يقدر بـ 1.4 مليون مؤسسة طبقا لإحصائيات 2004.

في المغرب: هناك عدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أننا سنركز في هذا الشأن على التعريف الذي وضعته اللجنة الفرعية المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- عدد العمال فيها لا يتجاوز 200 عامل
- رقم أعمالها أقل من 5 مليون درهم، عند الإنشاء (مرحلة التأسيس) و20 مليون درهم خلال مرحلة النمو و50 مليون درهم في مرحلة النضج (دمدوم كمال،183،2000)

في تونس: لم يرد تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه وضعت بعض المعايير، نخص بالذكر منها قيمة الاستثمار التي لا تتجاوز 3 مليون دينار تونسي وعدد العمال الذين تشغلهم المؤسسة 10 عمال فما فوق.

أما في الجزائر، فإن شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى حيث لم تدرج تعريفا دقيقا في كتاباتها الاقتصادية لهذه المؤسسات، باعتبار أنه تتحكم فيها عدة مؤشرات، غير أن ذلك لا يعني أو ينفي وجود محاولات لوضع تعريف خاص بهذه المؤسسات، ولعل من المحاولات التي تستحق الوقوف عندها، تلك التي نوجزها فيما يلي:

المحاولة الأولى: ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات عند وضع التقرير الخـــاص ببرنامج التنمية (المخطط الرباعي الثاني 74-77) لوزارة الصناعة والطاقة، حيث يرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاجية تتسم بما يلي:

- الاستقلالية القانونية، وتشغل أقل من 500 عامل

- تحقيق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب إنشاؤها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

المحاولة الثانية: وكانت بمبادرة من طرف المؤسسة الوطنية للهندسة وتنميـــة الصـــناعات الخفيفة (EDIL) بمناسبة الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقـــد بالجزائر في أفريل 1983، حيث طرحت تعريفا يرتكز على مؤشرين كميين هما:

- اليد العاملة ورقم الأعمال، إذ تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسســـات التي تتسم بالمواصفات التالية:

- تشغل أقل من 200 عامل.

- تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري

في حين أخذ المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسســـات الصـــغيرة والمتوســـطة بالتعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوربي الـــذي مفـــاده، أن المؤسســـات الصـــغيرة و المتوسطة هي : "كل مؤسسة تضم على الأقل 250 أجير ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخـــرى لا تنطبـــق عليهـــا هـــذه المعايير"، وهذا في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي وتوقيعهـــا علـــى ميثـــاق بولونيـــا ســـنة 2000 المتعلـــق بالمؤسســـات الصـــغيرة والمتوســـطة (M.K.Menna,2003,07).مما تقدم، يمكن تلخيص معايير تعريف م ص م في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر.

استقراءا للجدول أعلاه يتضح مايلي:

- المؤسسة المصغرة هي التي لا يتجاوز عدد عمالها تسعة (09) عمال، ولايتعدى رقم أعمالها(20) مليون دينار جزائري،
- أما المؤسسة الصغيرة فهي التي يتراوح عدد العمال بها مابين عشرة(10) إلى (49) عامل، ولايتعدى رقم أعمالها السنوي (200) مليون دينار جزائري،
- في حين المؤسسة المتوسطة تشغل إلى غاية (250) عامل، ويمكن أن يصل رقم أعمالها إلى (2000) مليون دينار جزائري.

على ضوء التعاريف السابقة نخلص القول بصورة عامة إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي يضعها حجمها وفقاً لظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وتوجهاتها المستقبلية في دائرة المؤسسات الصغيرة المحتاجة للدعم والرعاية ، وتأتي حاجة المؤسسة الصغيرة إلى الدعم والرعاية من عدم قدرته الفنية أو المالية لتوفير هذا الدعم من موارده الذاتية بسبب صغر حجمه.

2.1. خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهميتها الاقتصادية :

1.2.1.خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص نوجزه في ما يلي:

- استخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة مما يجعلها عامل تثمين هذه الأخيرة.
- روح المبادرة والابتكار إذ بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها مما يعطيها ميزة التوزيع في الإنتاج الصناعي.
- سهولة تكيفها مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطها حتى إلى المناطق النائية، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وإن المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات وهو ما يتوافق ومستوى الدخل النقدي المتوسط.
- القدرة على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج.
- الارتباط بين الملكية والإدارة (المالك هو المدير عادة) (سيد ناجي مرتجى،2004، 04).
- الشكل القانوني عادة ما يكون مشروع فردي أو شركة أشخاص.
- استقلالية صاحب المشروع أو مديره بالقرارات.
- مرونة في التصرف والتغيير.
- وجود الاتصالات والعلاقات الأسرية إلى حد كبير.
- صعوبة توفير ضمانات التمويل والاقتراض والاعتماد على التمويل الذاتي.
- عدم وجود أنظمة متقدمة أو قصور في تطبيق هذه الأنظمة لارتفاع تكلفتها.
- إمكانيات مادية محدودة تتعلق بالإنتاج والتسويق وضعف في مجالات الخبرة والتخصص الوظيفي.
- أنظمة العمل وإدارة العاملين تعتمد على رأي صاحب المشروع.
- ضيق نطاق نشاط المشروع.

2.2.1. الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

من واقع استقراء الإحصائيات والدراسات والبحوث المهتمة بهذا النوع من المؤسسات يمكن توضيح أهميتها الراهنة في كافة بلدان العالم في عدد من النقاط كالتالي:

أ- توفير مناصب شغل و امتصاص البطالة: تعد هذه المؤسسات احدي الوسائل الهامة والفعالة في خلق فرص عمل كافية لامتصاص البطالة في البلدان النامية والمتقدمة. ذلك لأنها تقوم علي تقنيات كثيفة العمل وإحلال العمالة المتوافرة محل رأس المال عالي التكلفة ، ونمط اجتماعي يقوم علي تشغيل الأقارب والأصدقاء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات. فعلى سبيل المثال لا الحصر تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة نسبة 99.7 % من إجمالي المؤسسات وتساهم في توفير ما نسبة 53.7 % من العمالة، أما في اليابان فقد بلغت نسبة العمالة 73.8 % يشتغلون في مؤسسات تستخدم أقل من 100 عامل، بينما في فرنسا بلغت بها نسبة العمالة بـــ 69 % من إجمالي اليد العاملة(يوسف قريشي، 2005، 23).

ب- التوازن الاقتصادي والاجتماعي : تشجع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تنمية السلوك الادخاري لدى الأفراد بشكل لا يمكن تحقيقه بصورة أخرى، كما أنها تساعد علي تقليص و الحد من النزوح الريفي، والربط بين التصنيع والمنتجات الزراعية ، ويؤدي ذلك إلى تقليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ظاهرة التركيز الصناعي في المدن وتحقيق قدر مناسب من عدالة التنمية الإقليمية، وتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي علي المستوي الإقليمي والكلي .

ج- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مراكز للتدريب والإبداع والاختراع:

إضافة لما سبق فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكنها تحقيق بعض المزايا الناجمة عن فصل الوظائف أو مراحل العملية الإنتاجية بالنسبة للمؤسسات ذات الوفرة الكبيرة من خلال التخصص في بعض منها والعمل على نطاق اقتصادي مناسب، ويتضح ذلك جليا من خلال مساهمتها في منح المؤسسات الكبرى ميزة تنافسية عالية ناجمـــة عـــن التكامل الإنتاجي الرأسي و الأفقي القائم على أساسا التعاون المستمر والمتبادل.

د-كفاءة استخدام الموارد المحلية : تعتمد جل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي استخدام الموارد المحلية في إشباع الحاجات المتزايدة من السلع الاستهلاكية عادة وقد ثبت في عدد من الدراسات أن هذا النوع من المؤسسات في البلدان النامية بتقنياته البسيطة كان في بعض الحالات أعلى إنتاجية من المؤسسات الكبيرة ذات التقنيات الحديثة ، وما لم يكن هناك اتفاقيات احتكارية للسيطرة علي السوق فان زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتقاربها يؤدي إلى زيادة الرغبة في الابتكار والتميز وإذا ما تم تنظيم وإدارة ودعم هذه المؤسسات بما يكفل استمرار وتنمية هذه الرغبة فإننا نتوقع قدرتها الفاعلة في تحقيق الكفاءة الفنية والاقتصادية في استخدام الموارد المحلية المتاحة.

وبالرجوع إلى الجزائر، فإنه ونظرا للمزايا والتحفيزات التي قدمت في إطار تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن عدد هذه المؤسسات في ارتفاع مستمر، والأمر الذي ساعد في معرفة عدد هذه المؤسسات، هو وضع تعريف موحد (القانون التوجيهي 01-16 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001) بعدما كان هناك تضاربا في تعداد هذه المؤسسات نتيجة الاعتماد على معايير مختلفة من قبل مختلف الهيئات. ففي نهاية عام 1996 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حوالي 545 270 مؤسسة تشغل ما يقارب 603 039 1 عامل، وتمثل المؤسسات الخاصة ما نسبته 99.72% من مجموع هذه المؤسسات، وهو ما يعادل 806 269 مؤسسة خاصة، وذلك حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS)، بزيادة سنوية تقدر بـــ 964 23 مؤسسة عند نهاية نفس السنة، وبمعدل سنوي قدره 9.75% مقارنة مع سنة 2005، وهي تمثل الأغلبية في تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، زيادة على أنها توفر مناصب عمل لحوالي 942 977 عامل. بالنسبة للقطاع العام فقد شهد مع نهاية العام تراجعا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بنسبة 15.45% (انخفاض بـــ 135 مؤسسة) مقارنة مع سنة 2005، ليصبح عدد هذه المؤسسات 739 مؤسسة، ومن ثم نراجع عدد مناصب العمل إلى 661 61 منصب شغل، ويرجع هذا الانخفاض إلى عملية الخوصصة التي عرفتها مؤسسات القطاع العمومي

ورغم هذا الارتفاع في عدد هذه المؤسسات فإن الكثير من الخبراء والمختصين يرون أن وتيرة إنشاءها التي يقدرونها بين 18 ألف و 25 ألف مؤسسة سنويا ضعيفة وبعيدة عن المعدل العالمي القاضي بإنشاء 70 ألف مؤسسة على الأقل. وفيما يتعلق بالقطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية الصدارة بمعدل قدره 35.25% وهو ما يعادل 702 90 مؤسسة، أي أن أكثر من ثلث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنشط في هذا القطاع، الذي يليه مباشرة قطاع التجارة، الذي يستحوذ بدوره على حوالي 17.34%، ثم قطاع النقل والمواصلات بما نسبته 8.88%(Ministère Des PME et l'artisanat,2009).

وجدير بالذكر، أن معظم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تنتشر وتتمركز أساسا في حوالي 10 ولايات متواجدة كلها في شمال الوطن، وهو ما يفسر التوزيع الجغرافي غير المتوازن جهويا لهذه المؤسسات.

المحور الثاني: الإبداع و الابتكار: تعريف، أنواع و خصائص

1.2. الإبداع

لقد تعددت التعاريف و تنوعت حول مفهوم الإبداع و الابتكار، لدرجة تداخل المفهومين، الذي تجلى بوضوح في العديد من الدراسات و الأبحاث الحديثة، وحتى السالفة، إذ أنه وأمام اختلاف الباحثين حول تحديد ماهية الإبداع و الابتكار . وفي غياب تعريف واحد و موحد ، كثيرا ما اقترن مفهوم الإبداع بالابتكار، حيث بات العديد من الباحثين و المفكرين يعتبرانهما مترادفين، من منطلق أن جل أو كل هذه التعاريف تتمركز حول وجود فكرة أو عمل جديد ، أو بعبارة أصح عملية تفكيرية الغرض منها مصاحبة التطورات التكنولوجية الحديثة.

و مهما يكن من أمر، فهذا يقودنا حتما إلى البحث و الغوص في ماهية كل منهما، فإن تقاربت التعاريف من حيث المضمون فقد اختلفت و لا ريب و الاختلاف و التعدد مرجعه المنهج في البحث و كثرة المجالات التي يتم فيها ، علاوة على صعوبة المفهوم .

1.1.2. مفهوم الإبداع:

الإبداع هو و لا ريب العملية التفكيرية التي تساعدنا و تعيننا على توليد الأفكار، فقد عرفه البعض على:

- إنه العملية التي يتم فيها خلق شيء ما جديد له قيمة ملحوظة للفرد أو الجماعة أو المنشأة أو الصناعة أو المجتمع، لذلك فالإبداع هو ابتكار له قيمة ذات معنى ومن هنا تتبين بوضوح مايلي (جيمس هينخر،2001، 26):
- أهمية التأكد من أن الأفكار ابتكاريه أو مجرد أفكار جديدة، حيث لا يكفي أن تكون الأفكار جديدة فقط.
- بغية التمكن من الوصول و اللحاق بالإبداع و جب التفكير فيما هو أكثر من مجرد ابتكار، بمعنى هل الأفكار ذات قيمة أو هي عكس و خلاف ذلك.
- ضرورة تعلم المؤسسات و الأفراد على السواء كيفية تبديل و تحويل الابتكار إلى إبداع

و في هذا المجال ،نرى من الضرورة بما كان أهميـــــة التفرقة أو التمييز بين الإبداع و التغيير و الاختراع.

- **التغيير:** سلوك أو أفكار جديدة تعتمدها المنظمة وقد تكون مختلفة أو متباينة عن تلك السائدة و الجاري العمل بها أو استخدامها، وهي تتسم بالشمولية و الاستمرارية، ومن ثم فهو يختلف عن الإبداع من حيث المخاطر و التكلفة التي قد تكون ناهضة (مرتفعة) في الإبداع ، و بالتالي فهما مكملان لبعضهما (بشرى هاشم و آخرون،2004، 23).

- **الاختراع:** ابتكار مقصود هادف، خلاف الإبداع الذي ينطوي على لمحة الإشراف المفاجئ (إسماعيل زكي محمد،1989، 4).

-**الإبداع:** يحول الاختراع إلى منتج ، وقد يأخذ وقتا طويلا عكس الاختراع الذي يأخذ و قتا قصيرا.

و هناك من بعرفه بأنه:

- أفكار جديدة و مفيدة و متصلة بحل مشكلات معينة أو تجميع و إعادة تركيب الأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة، و لا يقتصر الإبداع على الجانب التكتيكي لأنه لا يشمل تطوير السلع و العمليات المتعلقة بها و إعداد السوق

فحسب، بل يتعدى أيضا الآلات و المعدات و طرائق التصنيع والتحسينات في التنظيم نفسه و نتائج التكوين و الرضا عن العمل بما يضمن و يؤدي إلى ازدياد الإنتاجية (الصرن رعد،2001، 28)

و جدير بالذكر في هذا الشأن ، أن هناك من يركز على أهميـــــة البيئة أو المناخ الذي يهيئ للابتكار، زيادة على العوامل و الظروف البيئية التي تساهم و تساعد على نمو و تطور الإبداع.

2.1.2. أنواع الإبداع:

نظرا لوجود سلسلة متعددة الحلقات حول الإبداع، فإننا لا نرى مانع من التركيز على البعض منها و قد يكون في اعتقادنا الأهم ألا و هو:

- **الإبداع التكنولوجي:** حسب العديد من الدراسات العلمية في هذا المجال ، يعتبر هذا النوع من الإبداع واحدا من أهم أشكال الإبداع ، لاعتباره أهم الأسباب الداعية للنمو على المستويين الكلي و الجزئي، و من ثم فتعريفه لايختلف عن التعريف العام للإبداع، و من ضمن تعاريفه:

* الإبداع التكنولوجي عبارة عن تحويل فكرة معينة إلى منتج قابل للتسويق، أو بتحسين منتج في طريق التصنيع أو التسويق أو طريقة جديدة لخدمة معينة(Julien Pierre & André Michel Marchessnay,1996,10)

- **الإبداع التنظيمي:** المقصود به إحداث التجديد في التنظيم، وإحلال نماذج تنظيمية جديدة تزيد من المرونة في أداء المهام و تحسين علاقات العمل، و هو ما يستدعي توفر مستوى معين من التفكير و الخبرة لدى المسيرين. إن هذا النوع الإبداعي غير مادي، و هو يهدف إلى تنظيم طرائق و أساليب و أنماط التسيير، بغية تنظيم سلوك المنظمة وجعله أكثر فعالية.

زيادة على النوعين سالفي الذكر، هناك أنواع أخرى نخص منها:

- **الإبداع في الخدمة:** و المقصود به النشاط المتعلق بالخدمات المقدمة للغير أو الآخرين.
- **الإبداع في مجال التسويق:** و يعنى به خلق منافذ و طرق جديدة للتسويق،...إلخ.

2.2. الابتكـــار:

1.2.2. مفهوم الابتكـــار:

هناك مفاهيم مختلفة و متعددة للابتكار، إذ اقترحت له تعاريف كثيرة، تتوقف في مجملها على انشغال و مجال اهتمام الباحثين ومصالحهم، بمعنى آخر اختلاف المنهج في البحث، وكثرة وتعدد المجالات التي يتم فيها استخدام مفهوم الابتكار، زيادة على صعوبة المفهوم، و إن كان الملاحظ هو كون غالبية هذه التعاريف ركزت على الجانب المرتبط بالمنتجات و العمليات التكنولوجية.

و من بين التعاريف التي وردت في الابتكار نذكـــر:

- **تعريفه من خلال السوق، فحسب بيتر دروكر:**"إن للعمل وظيفتان شرعيتان، هما الابتكار و التسويق، فالابتكار هو التطوير المستمر للقديم عن طريق الجديد، بهدف تقديم بعض الأشياء التي تكون أفضل، وتحاول الأعمال تحقيق الهدف. وعمليـــة الابتكار ليست بالعملية السهلة، و إنما تتطلب عملا شاقا و أنواعا مختلفة من الإبداع تتوافق مع عمليـــة التصنيع، فإذا كانت المنظمات الكبيرة تروج هذا النوع من الإبداع والابتكار فأنها يجب أن تدرك أنها تحاصر مدرائها الابتكاريين و بالطبع فإن جميع الجهود لتحقيق الابتكار تكون غير ذات جدوى إذ لم يلاحظ المستهلكون و الزبائن نتيجة السلعة على أنها أفضل و أحسن".

-**تعريف جوزيف شومبيتر:** لقد عرف هذا الاقتصادي النمساوي الابتكار على أنه: " النتيجة الناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوبا جديدا في الإنتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتوج أو كيفية تصميمه" (نبيل جواد،2006، 181). ويعكس هذا التعريف، أن الابتكار تغيير في الوضع الذي كانت عليه المؤسسة بإدخال تجديدات أو منتجات كلية أو طريقة الإنتاج، وقد أطلق شومبيتر على السيرورة التي تتحكم في تحريك مجتمعنا بـــــ " التدمير الابتكاري "، بمعنى أن المؤسسة المبتكرة تخلق للوجود منتجات جديدة أو أحسن تكنولوجيا تدخل في الاقتصاد، لكن ذلك يؤدي إلى تدمير المؤسسات الغير متحركة والساكنة على أساس رؤية واسعة للابتكار، وقد حدد شومبيتر خمس أشكال للابتكار هي(نبيل جواد،2007):

- إنتاج منتوج جديد.

- تحقيق تنظيم جديد.
- إدماج طريقة إنتاج جديدة.
- استخدام مصاريف جديدة للمواد الأولية.
- فتح سوق جديدة.

-**تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية: يحدد الابتكار:**" بمجموع الخطوات العلمية و الفنية و التجارية والمالية اللازمة لنجاح تطوير و تسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة ، و الاستخدام التجاري لأساليب وعمليات و معدات جديدة أو محسنة، أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية، وليس البحث والتطوير إلا خطوة واحدة من هذه الخطوات"(غياط شريف، بوقموم محمد،2008).

إن هذا التعريف يختصر الابتكار بأنه يشمل :

-تجديد و توسيع مجال المنتجات و الخدمات و الأسواق اللازمة لها و اعتماد طرق جديدة للإنتاج وعرضه و توزيعه.

-إدخال تغييرات على الإدارة و تنظيم العمل و كذا ظروفه.

-مهارات القوة العاملة .

و باختصار يمكن القول بأن: الابتكار هو إيجاد و تطبيق فكرة جديدة، لم تكن موجودة من قبل قد تكون متعلقة بسلعة أو أسلوب عمل.

على ضوء ما تقدم، نقف على حقيقة مفادها، أن الابتكار عملية شاملة، بدايتها ظهور الفكرة المبدعة ونهايتها تكون بتجسيد هذه الفكرة ميدانيا بإنتاج شيء جديد و تسويقه أو استعماله و توسيع دائرة استهلاكه.

2.2.2. أنواع الابتكـــار:

يمكن التمييز بين ثلاثـــة أنواع للابتكار هي:

أ. الابتكار التراكمي: هذا النوع من الابتكار يقوم على إحداث تحسينات صغيرة في المنتج و العمليات والإجراءات التي تكون خصائصها التكنولوجية قد سبق تحسينها أو تحديثها.

ب.الابتكار الجذري: يحدث في حالة منتجات مسوقة حديثا و تكون وظيفتها و بناؤها الفني و خصائص أدائها، و تصميمها، و استخدام موادها و عناصرها، إما جديدة أو خضعت لتغيير جذري.

ج.الابتكار الجزئي: إن هذا النوع من الابتكار يقوم على إدخال تحسينات صغيرة نسبيا في المنتج و العمليات و الإجراءات التي تكون خصائصها التكنولوجية قد سبق تحسينها أو تحديثها، وقيل عن التجديدات الجزئية أنها أفضل و أحسن و أقل تكلفة بعض الشيء، ويحدث عادة الابتكار أو التجدد الجزئي في حالة منتجات مسوقة حديثا.و لتوضيح الفكرة أكثر حول النوعين الأخيرين، فإن الجدول التالي يظهر بعض الأمثلة الخاصة بهما.

جــذري	جــزئي	
طرح قارئ أقراص CD	تحديث الرقاقات	المنتج
إصدار نماذج أولية لمنتجات على الحاسوب	تحديث نظام مراقبة النوعية	العملية
اجتماع بالآمرة عن بعد	تنفيذ دوائر النوعية	التنظيم

المصدر: د/نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (Gestion des PME)،الجزائرية للكتاب،ط 1، 2006 ، ص184

3.2. الأهميـــة الاقتصادية للابتكار:

لا ريب في أن كل التعاملات و النشاطات باتت تعتمد و بشكل كبير، أكثر من أي وقت مضى على المعرفة، و المنتجات الفكرية، فكان أن ولدت سرعة التغير و التطور حتمية ايلاء الابتكار أهمية بالغة، سيما من الناحية الاقتصادية، حيث تتجلى هذه الأهمية من خلال النقاط التاليـــة (نوري منير، فنيش عبد الله، 2007) :

- يعود الابتكار بالنفع على الفرد المبتكر من حيث معنوياته و كذا زيادة ثقته بنفسه.
- يقود الابتكار إلى التطوير المستمر، مما يساعد على مواكبة التغييرات، كما قد يتعدى إلى المساهمة في قيادة تلك التطورات العلمية و التكنولوجية.
- يؤدي الابتكار إلى إيجاد أساليب و طرائق إنتاج أو منتجات جديدة تجعل المنظمات متميزة في طرح منتجاتها، وقد لا تنحصر أهمية الابتكار على مستوى الإنتاج، بل تتجاوزه إلى مجالات أخرى، نخص بالذكر منها: التسويق، التمويل، .....إلخ.

- يعمل الابتكار على تدعيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عبر إيجاد الأساليب و التقنيات التكنولوجية الملائمـــة و المدعمـــة للتنمية.
- تلبية رغبات و احتياجات المستهلك و لما لا التغلب عليها.

المحور الثالث: حاضنات الأعمال التكنولوجية:آلية لتطوير الإبداع و الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لاريب في أن نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أولى مراحل حياتها تكون بحاجة قد لا نبالغ إن قلنا ماسة إلى حضانة، شانها في ذلك شان الإنسان في مرحلة طفولته، ويعود السبب في ذلك إلى افتقارها للعديد من الميكانزمات و المقومات التي تمكنها من النمو في ظروف طبيعية و بصورة ذاتية و هو ما نتج عنه إصابة العديد من المؤسسات بالفشـــل المبكر، نتيجة لغياب و انعدام الحضـــانة التـــي تزودهـــا بـــبعض ميكانيزمـــات البقـــاء و الاستمرارية، وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات أنه في بعض الدول المتقدمة كفرنسا على سبيل المثال لا الحصر من بين 200000 مؤسسة يتعرض الثلث منها إلى الزوال بعد ثلاث سنوات من الإنشاء، والنصف بعد خمس سنوات، وهو ما يترتب عنه بالضـــرورة حتميـــة التفكير في بعث شبكات الدعم، تستند عليها المؤسسة في بدايات نشاطها. ولعل من أهمهـــا في هذا الشأن حاضنات الأعمال التي تعد بمثابة آلية لدعم وتوفير البيئة الملائمـــة لتنشـــئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1.3.تعريف حاضنات الأعمال:

يمكن تعريف حاضنات الإعمال بأنها مؤسسات قائمة بذاتها لها كيان قانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات و التسهيلات للمستثمرين الصغار الـــذين يبـــادرون بإقامـــة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق(ســـنة مثلا أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات ان تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مختلطة(حسين رحيم،2003، 168).

وعليه يمكن القول أن حاضنات الأعمال هي بيئة متكاملة من التسهيلات و الآليات المدعمة لرواد الأعمال في بدأ و إدارة و تنمية و تطوير المؤسسات الاقتصادية، ورعايتها

لمدة محدودة لا تتجاوز في الغالب ثلاث سنوات بما يكفل لها فرص اكبر للنجاح و يقلل من حجم المخاطر و احتمالات الفشل التي تصادفها من خلال تهيئة كيان قانوني مؤسس لهــذا الغرض يتمتع بالإمكانيات و العلاقات التشابكية اللازمة.

2.3.أنواع حاضنات الأعمال:

هناك عدة أنواع لحاضنات الأعمال، لعل أهمها ما نوجزه فيما يلي:

أ) حاضنات الأعمال العامة:وهي التي تتعامل مع المؤسسات الصــغيرة و المتوســطة ذات التخصصات المختلفة و المتعددة، في مجالات الإنتاج و الصناعة و الخدمات دون التركيز على المستوى التكنولوجي لهذه المؤسسات ، وتركز في جذب مشروعات الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميــزة مــن اجــل الأســواق الإقليمية بالدرجة الأولى(www.isesco.org.ma).

ب) حاضنات الأعمال المتخصصة: وهي تلك التي تتولى الإعتناء بصورة خاصــة بتنميــة الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد بها، من خلال إعادة الهيكلة الصــناعية أو دعــم صناعات معينة، أو خلق فرص عمل لتخصصات مستهدفة لفئات محددة من الباحثين فيهــا عن العمل ، أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص إليها....إلخ(عبد الرحمن بــن عبــد العزيز، 2002).

ج) حاضنات الأعمال الدولية: يركز هذا النوع من الحاضنات على التعاون الدولي و المالي و التكنولوجي بغية تسهيل دخول المؤسسات الأجنبية إلى هذه الدول من جهــة، وتنميــة و تأهيــل المؤسســات المحليــة للتوســع وولــوج الأســواق الخارجيــة مــن جهــة أخرى(www.isesco.org.ma).

د) حاضنات الأعمال التكنولوجية: تعد من وحدات الدعم العلمي و التجديد التكنولوجي القائم في الجامعات ومراكز البحث العلمي، وتهف إلى تعظيم الاستفادة من الأبحاث و الإنجازات العلمية و التكنولوجية وتجسيدها على الواقع العملي في شكل مشروعات ناجحة، بالاعتمــاد على النواة الأساسية لهذه الجامعات، من ورشات بحث و أعضاء الهيئة التدريسية وكافــة الباحثين في مجالات اختصاصهم، وعليه يمكــن أن تشــكل مخــابر البحــث و التجديــد

التكنولوجي التابع للجامعات الخلية الإنتاجية والتصديرية للمنتجات التكنولوجية الجديدة و المتطورة.

3.3.أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية وشروط نجاحها:

تشير بعض الأبحاث في مجال دراسة تأثيرات إقامة حاضنات الأعمال التكنولوجية في بعض الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، أن الفكرة المحورية التي أثبتت نجاحا في تنمية المؤسسات الجديدة و زيادة فرص نجاحها خاصة في المؤسسات التي هي بحاجة إلى خدمات من نوع خاص و زيادة على الخدمات الفنية المتقدمة و الخدمات القانونية المتخصصة في حماية الاختراعات و العمل الذهني و الخدمات الإدارية شديدة الخصوصية، إن هذه الفكرة تتمحور حول كيفية النجاح في وضع هذه المؤسسات في شبكة متقدمة من الشركاء و المؤسسات والهيئات، تمثل النواة الأساسية لنجاح الحاضنة في رفع معدلات نجاح المؤسسات الجديدة الملتحقة بها. وعليه فقد جاء في إحدى الدراسات التي جرت في الو.م.أ انه من بين 61 مؤسسة ذات طابع تكنولوجي أقيمت من خلال حاضنة تكنولوجية و 80 مؤسسة ليست مشتركة بأي حاضنة(www.isesco.org.ma)،توصلت الدراسة إلى مدى تأثير الشراكة التي تصنعها الحاضنات التكنولوجية على المؤسسات الملتحقة بها وعلى وجه الخصوص في ثلاث عناصر أساسية هي:

- توفير مصادر التمويل(رؤوس الأموال المخاطرة، المنح الحكومية، شركات الاستثمار...)
- شبكة الخبراء و المستشارين.
- توفير الشراكة الإستراتيجية(خاصة للمشروعات التي تحتاج إلى إجراءات بحوث وتطوير).

و الجدير بالذكر انه ثمة هناك شروط ينبغي توفرها من أجل تحقيق النجاح في حاضنات الأعمال نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي(حسن الشريف،533):

- تطوير صيغ وآليات للإقراض بدون فوائد، وتوفير رؤوس الأموال الاستثمار للمؤسسات الصغيرة، والتكنولوجية منها بوجه خاص.

- العمل الجاد على جعل الحاضنات محل شراكة بين مؤسسات الدولة و مؤسسات القطاع الخاص، على اعتبار أن الدعم المادي و المعنوي يصبح أيسر و أكثر فعالية.
- إعداد برامج ترويج وتدريب للمؤسسات المحتضنة لتطوير المهارات الريادية لدى أصحابها، وخاصة أولئك الذين يمتلكون المعرفة والقدرة و الإمكانات ولكن تنقصهم روح المغامرة و حب المبادرة في العمل.
- تركيز خدمات الحاضنات على الاحتياجات العملية المحددة التي تتطلبها الظروف السائدة في المحيط المباشر للحاضنات.

4.3. تأثير حاضنات الأعمال التكنولوجية على الإبداع و الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن حاضنات الأعمال التكنولوجية تسعى و لاريب في ذلك إلى خلق جو ملائم لتطوير القدرات الابتكارية و الإبداعية و المهارات الخاصة لمؤسسي و أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أنها تعمل من خلال هذا المسعى على:

-تشجيع روح الإبداع و الابتكار و المبادرة إذ ان التغير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج حديثة أو منتجات جديدة فقط، وإنما التطور التكنولوجي يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة أو الكبيرة في المنتج او الخدمة الحالية، و من ثم فان حاضنات الأعمال التكنولوجية تسعى إلى تطوير القدرة على التخيل و الإبداع لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا عبر تشكيلة من البرامج التعليمية المرتكزة على التعرف ودراسة التجارب العملية المؤدية إلى تطوير أو إبتكار شيئ ما.

-زيادة على ما تم الإشارة له سالف تسعى حاضنات الأعمال التكنولوجية إلى تطوير روح الريادة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وبث وغرس حب العمل الحر لديهم عن طريق تحسين المواهب الإدارية و تهيئتهم لتبني الأفكار الجديدة و الاستعداد للمخاطرة و بالتالي إحداث مؤسسات متطورة تستطيع بلورة فهم أكثر لآليات التنافس في السوق العالمي.

-حماية حقوق الملكية الفكرية و براءات الإختراع باعتبارهما واحدة من العمليات الجوهرية التي تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتسبة لحاضنات الأعمال

التكنولوجية في تطوير الأسواق لمنتجاتها ففي الوقت الذي تسعى هذه المؤسسات للحصول على التمويل اللازم لها خلال مراحلها الأولى، تقوم الحاضنات بدور الوسيط بين المؤسسات المنتسبة لها و الجهات التي تقدم الخدمات القانونية ذات العلاقة، وعادة ما تقوم الحاضنات بدور فعال في مساعدة هذه المؤسسات و أصحابها في هذه المجال، من خلال التوجيه و تقديم النصح و المشاركة في إعداد النماذج واتخاذ الإجراءات المرتبطة بتسجيل براءات الاختراع.

- تنظيم المعارض و الندوات وتقديم الدعم الفني لاستقطاب الممولين تمهيدا لتواصلهم مع المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات، وبناء شبكات التوصل فيما بينها للوقوف على ما يستجد أولا بأول و المشاركة في الخبرات و العمل على التكامل وعدم الازدواجية، وتخفيض التكاليف اللازمة لمساعدة المؤسسات الجديدة التقنية، وذلك بربطها بعضها ببعض عن طريق شبكة الاتصالات.
- بالإضافة إلى ما سبق، هناك أعمال و ادوار أخرى تتبناها الحاضنات التكنولوجية في مساعدة و متابعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأصحابها كإقامة الأيام المفتوحة التي تعد فرصة تشارك فيها المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات، زيادة على ذلك استمرار الحاضنات في التواصل مع المؤسسات المنخرطة فيها دون ان ننسى ما توفره حاضنات الأعمال التكنولوجية من مرافق أساسية(مختبرات، معامل و تجهيزات...الخ) للمؤسسات المنتسبة.

المحور الرابع:واقع نظام المحاضن في الجزائر

إن الجزائر كغيرها من الدول سواء المتقدمة أو النامية التي أعطت أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لها من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية، أولت عناية و اهتمام كبير موازي لنظام المحاضن حيث سنت القوانين ووضعت المراسيم التي تنظمها و تعرفها.

فقد عرفها المشرع الجزائري بأنها: مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وتأخذ ثلاث أشكال(صالح صالحي،2004، 31) هي :

المحضنة:وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات

الورشة:وهي دعم تتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصــناعات الصــغيرة و المهــن الحرة.

نزل المؤسسات:ويتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث.

وباختصار فإن هذه المحاضن تهدف إلى:

- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي
- المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها
- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة
- تقديم الدعم الفني لمنشئي المؤسسات الجدد
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة
- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل
- التحول في المدى المتوسط إلى عمل استراتيجي في التطور الاقتصادي.

1.4.الابتكار و التجديد و علاقته بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تشير الدراسات و البحوث العلمية إلى أن واقع الابتكار والتجديد التكنولوجي في الدول النامية بعيد كل بعد عن نظيره في الدول المتقدمة، إذ أنه يشكل 80% من اقتصاديات هذه الأخيرة، أما الباقي فيتمثل في حصة رأس المال و العمالة و الموارد الطبيعية، الأمر الذي يوحي بان جل ما تنفقه هذه الدول على الابتكار والتجديد يفوق بكثير ما تنفقه الدول النامية. ففي كندا يوجد المركز الكندي للتجديد و الابتكار الذي أنشئ سنة 1976 و قدم مساعداته إلى ما يقارب 70000 مخترع و مؤسسة أنتجت حوالي 13000 منتوج جديد، أما في فرنسا فيتواجد بها حوالي 1500 مركز بحث و تجديد مرتبطة بصورة مباشرة بقطاع الصناعة و تم احتضانها من طرف مؤسسات و مخابر بحث جامعية (حسين رحيم،2003، 164)..

و في الوقت الذي نجد فيه القطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة المجددة يلعب دورا رياديا في بناء وتشجيع القدرات الابتكارية و التكنولوجية في الدول المتقدمة ، نجد الدول النامية لا تزال تعول كثيرا على الإنفاق الحكومي لتمويل مشاريع البحث العلمي و الابتكار و التجديد.

وبخصوص الجزائر يتضح جليا الشرخ الكبير بين الابتكار و البحث العلمي و قطاع الصناعة الذي أصبح حجرة عثرة في طريق التنمية على الرغم من بعض الإجراءات المتخذة لا سيما تلك المتعلقة بتحديد الإطار التنظيمي و المؤسساتي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي التي جسدها قانون 98.11 المؤرخ في 1998/08/22. وكذلك القانون رقم 18-03 المؤرخ في 12 ديسمبر 2003 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي كرس، من جهة المناولة كأداة مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،ومن جهة أخرى تثمين سياسة الترقية والتطوير الرامية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

إن الهدف من أي إستراتيجية للابتكار و التجديد هو دعم القدرات الفنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بصورة مستمرة بغرض مواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة في المحيط، والتي من شانها التأثير سلبيا على قدراتها التنافسية، مع العلم أن الهدف من الابتكار ليس فقط تنمية الحصة السوقية للمؤسسة بل قد يكون الحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق.

الخاتمـــــة

على ضوء ما تقدم نخلص القول إلى أنه وبرغم أهمية نظام الحاضنات التكنولوجية في تنمية القدرات الإبداعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وفي ظل وجود التشريعات و القوانين التي تأسس لهذا النظام في الجزائر، غير أن تطبيقها و تجسيدها ميدانيا لا زال دون المستوى المطلوب لما تعترضه من معوقات وصعوبات تحول دون تجسيده، وإذا أريد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أن تستمر و تزدهر في هذا العصر عليها أن تقيم قدراتها الابتكارية وتتبع المقومات الإستراتيجية لتحسين مهاراتها الابتكارية، وتبني نفسها باعتبارها منظمة للتعلم في هذا الزمن القائم على المعرفة و أن تتحول تدريجيا إلى الاعتماد على المعرفة من خلال تطوير ثقافة التعلم، و الإدراك أن المبتكر الحقيقي ليس شخصا يعمل بمفرده بل أن أشخاصا كثيرين يشاركون في العمل الابتكاري، زيادة على أنه يتعين عليها أن تعي جيدا بأن الابتكار لا يكتسب قيمة اقتصادية ما لم ينتشر، وإذا لم يكن له أثر اقتصادي، و تكمن أهمية انتشار الابتكار في كونه يؤمن

وسيلة لتحقيق الفائدة الكاملة من الابتكارات فيصبح عاملا حاسما لرفع مستوى الإنتاجية و المستوى المعيشي على الصعيد الاقتصادي المنافسة.

الهوامش:

1- فاروق غنيم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف، المركز الدولي للمشروعات الخاصة ،2005. عن موقع: www.cipe-arabia.org

2-.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير من إعداد أمانة الاونكتاد بعنوان: المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلس التجارة والتنمية ، جونيف 3-5 جويلية 2000، ص 07.

3- دمدوم كمال، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2/2000، ص 183

4- M.K.Menna, Chercheur au CREAD,BNA Finance, Revue trimestrielle, N°05, Juillet /septembre, 2003, p 07.

5-.سيد ناجي مرتجى، المشروعات الصغيرة و المتوسطة ،المفهوم والمشكلات وإطار التطوير،ورقة مقدمة إلى ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي ، ص4 18-22 يناير 2004، القاهرة، الإشكاليات و أفاق التنمية،ص 04.

6-. يوسف قريشي،_سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دكتوراه دولة فـــي الاقتصاد غير منشورة، جامعة الجزائر 2005، ص 23

7- Ministère Des PME et l'artisanat, Bulletin D'Informations économiques- DSIS,2009

8- جيمس هينخر، 100 طريقة إبداعية لحل المشكلات الإدارية،سلسلة يميك 2001، ص.26

9- بشرى هاشم و آخرون،إدارة المعرفة و انعكاساتها على الإبداع التنظيمي،ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي، يومي: 26-28 أفريل 2004، جامعة الزيتونة، ص.23

10- إسماعيل زكي محمد،الإبداع و البناء الثقافي الاجتماعي،دراسات انتروبولوجية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية 1989، ص.4.

11- الصرن رعد، إدارة الإبداع و الابتكار، دار الرضا، دمشق، ط2001،1، ص .28.

12- Julien Pierre & André Michel Marchessnay,l'entreprise économica ,Paris 1996 ,P10.

13- نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (Gestion des PME)، الجزائرية للكتاب،ط 1، 2006، ص 181.

14- نفسه

15- غياط شريف،بوقموم محمد، واقع الابتكار وانتشاره في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-حالة الجزائر-، الملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و الابتكار في ظل الألفية الثالثة، جامعة قالمة يومي 16و2008/11/17،ص17

16 - ري منير،فنيش عبد الله، دور الابتكار في تعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية -حالة الجزائر- ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي خميس مليانة- الجزائر نوفمبر .2007

17- رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،2003،ص.168

18-www.isesco.org.ma:

عاطف الشبراوي ابراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية و تجارب عالمية

19- عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي، دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة، ندوة واقع و مشكلات المنشآت الصغيرة و الموسطة و سبل دعمها و تنميتها، الغرفة التجارية الصناعية ، الرياض ديسمبر2002.

20-www.isesco.org.ma,

21- www.isesco.org.ma,

22-حسن الشريف، وسائل وأليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤتمر السابع لرجال الأعمال، بيروت 1997،ص533

23- صالح صالحي، اساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، سطيف 2004، ص31

24- حسين رحيم، مرجع سابق، ص164.